

أدنوك الإماراتية: شراكة مع إيني و«أو.إم.في» لتوسعة طاقة التكرير



لروبيرتز “نحن شركاء مع أو.إم.في وإيني، ونرغب بوضوح في أن نتوسع معاً من أجل المصفاة الجديدة، وفي الوقت نفسه نحن ملتزمون بهذه التوسعة بحيث إذا لم تتمكن من التوافق معهم فقد نقرر المضي قدماً بفردينا”. وأضاف أن أدنوك تخطط “لتجديد” مصفاةها بالقرب من مدينة أبو ظبي. وتابع، متحدثاً خلال منتدى الهند للطاقة الذي تنظمه آي.إتش.إس سير، “جميع مصافيها في الرويس، ولدينا مصفاة واحدة في مدينة أبو ظبي نفسها. نظراً لقربيها من مناطق حضرية فإننا نتطلع لتجديدها. لهذا سيصبح لدينا 1.5 مليون برميل يوميا رغم التوسع”. وأضاف أن أدنوك ستوسع مصفاةها الحالية في الرويس وستبني مصفاة جديدة هناك بطاقة 400 إلى 600 ألف برميل يوميا وستتم المرحلة الأولى للتوسع بحلول 2024. وقال شيخ إن مصفاة الرويس تعمل “بطاقة جيدة” وسيدعم تحديثها قدرتها على معالجة خامات أخرى من غير أدنوك.

قال مسؤول تنفيذي بشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) إن الشركة تريد الدخول في شراكة مع إيني الإيطالية وأو.إم.في النمساوية لزيادة طاقتها التكريرية إلى 1.5 مليون برميل يوميا. وتبلغ الطاقة التكريرية الإجمالية لأدنوك 922 ألف برميل يوميا، بما في ذلك مصفاة بالقرب من مدينة أبو ظبي سعتها 85 ألف برميل يوميا. تخطط شركة الطاقة الحكومية لمصفاة طاقتها التكريرية وزيادة إنتاج البتر وكيمويات إلى ثلاثة أمثاله بحلول 2025، وتركز بشكل أكبر على توسعة أنشطة المصب لدخول أسواق نمو جديدة.

وانفتحت إيني وأو.إم.في في يناير على دفع 5.8 مليار دولار معاً للاستحواذ على حصة في أنشطة أدنوك للتكرير وإقامة نشاط تجارة جديد يملكه الشركاء الثلاثة. والشراكة مع إيني وأو.إم.في مقصورة على أنشطة التكرير الحالية. وقال رضوان خليل شيخ نائب رئيس استراتيجيات المصب وتطوير الأعمال في أدنوك

صندوق النقد يقلص توقعه للنمو السعودي في 2019 إلى 0.2 بالمئة



محمد بن سلمان أنه يستهدف تنويع موارده. وكبحت الرياض إنتاج الخام بأكثر من المنصوص عليه في اتفاق تقوده أوبك بهدف لدعم أسواق النفط، لكن تباطؤ الطلب واقتصادات عالمياً أخذ بالضعف يبقيان الأسعار تحت ضغط. يخال هذا من النمو الاقتصادي للمملكة، ويتوقع بعض الاقتصاديين انكماشاً هذا العام. وقال صندوق النقد الدولي إن من المتوقع أن يتحسن الاقتصاد السعودي في العام القادم، متخطياً بنمواً نسبته 2.2 بالمئة “في ضوء استقرار الناتج النفطي واستمرار زخم قوي في القطاع غير النفطي”. ومن المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي 2.9 بالمئة هذا العام، حسبما ذكره صندوق النقد في وقت سابق. كان وزير المالية السعودي محمد الجديعان أبلغ رويترز في مقابلة الشهر الماضي أن من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي أقل “كثيراً” من التوقعات خاضعاً لهيمنة إيرادات النفط والغاز رغم تأكيدات ولي العهد الأمير

يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد السعودي 0.2 بالمئة هذا العام، انخفاضاً من تقدير سابق كان يبلغ 1.9 بالمئة، لأسباب من أهمها تخفيضات إنتاج النفط. وقال الصندوق في تقريره لتوقعات الاقتصاد العالمي أن من الصعب تقييم الأثر الاقتصادي لهجوم الشهر الماضي على منشآت نفط سعودييتين - الذي قلص إنتاج أكبر بلد مصدر للخام في العالم إلى النصف - لكنه “يضيف ضبابية على توقعات المدى القريب”. يعاني الاقتصاد السعودي، الأكبر في العالم العربي، منذ سنوات بسبب تدني أسعار النفط وإجراءات تقشف تستهدف تقليص عجز ضخم في ميزانية الدولة.

وفي 2017، انكمش اقتصاد المملكة للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية قبل نحو عشر سنوات، لكنه نما 2.2 بالمئة في العام الماضي مدعوماً بقطاع نفطي قوي. ومازال الاقتصاد خاضعاً لهيمنة إيرادات النفط والغاز رغم تأكيدات ولي العهد الأمير

9.5 بالمئة انكماش متوقع في 2019

اقتصاد إيران يواجه أسوأ أداء منذ 35 عاماً



بحجم يصغر 90 في المائة عما كان عليه قبل عامين. شهدت إيران، وهي منتج كبير للنفط، إيراداتها من الخام تصعد بقوة بعد إبرام اتفاق 2015 النووي مع القوى العالمية الست الكبرى، الذي أنهى العقوبات التي ظلت مفروضة لثلاثة أعوام قبل ذلك بسبب برنامجها النووي. لكن عقوبات جديدة بدأت عقب انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب من الاتفاق في 2018 هي الأشد التي تفرضها واشنطن، حيث تستهدف جميع قطاعات الاقتصاد الإيراني تقريباً. وتوقع صندوق النقد من قبل هذا العام، لكن ذلك التقدير كان قبل قرار واشنطن في (أبريل) إنهاء استثناءات ظلت معمولاً بها لستة أشهر كانت تسمح لأكثر ثمانية مشترين للنفط الإيراني بمواصلته استيراد كميات محدودة. وقال الصندوق إن إيران، شأنها شأن اقتصادات أسواق ناشئة أخرى، تواصل مواجهة «محنة عسيرة على صعيد الاقتصاد الكلي». وتراجعت العملة الإيرانية مرتين مع إعادة فرض العقوبات ما أحدث تعطيلات في التجارة الخارجية لإيران ورفع التضخم السنوي، الذي يتوقع صندوق النقد أن يبلغ 35.7 في المائة هذا العام.

خفض صندوق النقد الدولي بشكل حاد توقعاته للنمو في إيران، متوقفاً أن ينكمش اقتصادها في 2019 بنسبة 9.5 في المائة بعدما كان توقع في (أبريل) انكماشاً بنسبة 6 في المائة، وهذا أسوأ أداء متوقع للاقتصاد الإيراني منذ 1984. ويوحى تراجع التوقعات بنسبة 3 في المائة بين (أبريل) و (أكتوبر) إلى تدهور كبير في الاقتصاد الإيراني منذ أن بدأت الولايات المتحدة تطبيق عقوبات إضافية على قطاع النفط الإيراني في (مايو). وكان الاقتصاد الإيراني شهد انكماشاً في 2018 بنسبة 4.8 في المائة. وفي تقريره «أفاق الاقتصاد العالمي»، قال الصندوق إن إيران «اختبرت ولا تزال تختبر ضائقة اقتصادية حادة جداً». لا تتعد توقعات صندوق النقد، المنشورة ضمن تقريره لتوقعات الاقتصاد العالمي، عن تقديرات أعلنها البنك الدولي الأسبوع الماضي، حيث قال إن الاقتصاد الإيراني سيختم السنة المالية 2019 - 2020 أن ينكمش اقتصاد إيران 6 في

صافر للبتروال اليمنية تستأنف ضخ الخام إلى مرفأ ببحر العرب

النفط يهبط بفعل خفض توقعات النمو وتضخم المخزونات الأميركية

الخامس على التوالي. وحذر صندوق النقد الدولي من أن حرب التجارة الأمريكية الصينية ستخفض النمو العالمي في 2019 إلى أبداً وتيرة له منذ الأزمة المالية في 2008 و2009، لكنه قال إن الناتج الاقتصادي سيستعش في حالة إزالة الرسوم الجمركية المتبادلة. وقال جيم ريتربوش، رئيس ريتربوش وشركاه في جالينا بولاية إلينوي الأمريكية، متحدثاً في تقرير، “السوق تواصل التركيز على مسار نمو اقتصادي عالمي أخذ بالضعف ولا يبدو أنه تكدر من عدم إحراز تقدم يذكر خلال محادثات التجارة الأمريكية الصينية الأسبوع الماضي.”

كان ترامب قال إن الصين وافقت على شراء سلع زراعية أمريكية قيمتها بين 40 و50 مليار دولار في المرحلة الأولى من اتفاق لإنهاء حربهما التجارية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية إن الشركات الصينية اشترت 700 ألف طن من لحم الخنزير ومثلها من الذرة البيضاء من الولايات المتحدة هذا العام لتلبية طلب السوق. لكن بيانات الحكومة الأمريكية أشارت إلى مشتريات أقل من لحم الخنزير.

وقال مسؤول بشركة صافر للبتروال اليمنية لروبيرتز إن الشركة تستأنف ضخ النفط من حقولها في شبوة جنوب اليمن إلى مرفأ في بحر العرب بغرض التصدير للخارج.

وأضاف المسؤول أن صافر، المملوكة للحكومة المعترف بها دولياً لليمن، تضح حالياً للنفط بمعدل خمسة آلاف برميل يوميا وتتوقع زيادة معدل الضخ عبر خط أنابيب إلى 15 ألف برميل يوميا.



سنتاً بما يعادل واحداً بالمئة ليتحدد سعر التسوية عند 58.74 دولار للبرميل، في حين تراجع الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 78 سنتاً أو 1.5 بالمئة ليغلق على 52.81 دولار.

وفي وقت سابق من الجلسة، تراجع كل من برنت وغرب تكساس أكثر من دولار للبرميل عقب تقرير صدر أفاد بتراجع أسعار منتجات المصانع الصينية في سبتمبر بأسرع وتيرة في أكثر من ثلاث سنوات. كذلك أظهرت بيانات الجمارك انكماش الواردات الصينية للشهر

تراجعت أسعار النفط مع تخوف المستثمرين من أن حرب تجارة أمريكية صينية لا هواده فيها قد تواصل الضغط على الاقتصاد العالمي، وأن تضخم مخزونات الخام الأمريكية سيفرض مزيداً من الضغط على الأسعار. لكن الخسائر جاءت محدودة بفضل التفاؤل باتفاق محتمل بشأن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي وإشارات من أوبك على إمكانية فرض مزيد من القيود على المعروض. وفقدت العقود الأجلة لخام القياس العالمي برنت 61

انفراجة في مفاوضات «بريكست» بالتزامن مع انعقاد القمة الأوروبية

(مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي). ووفقاً لـ«الفرنسية» لا تزال أوساط الأعمال تخشى حتى الآن من سيناريو الخروج دون اتفاق، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وبالتالي تراجع في الإيرادات الضريبية.

وفي الوقت نفسه، ستكون السلطات مجبرة على وضع خطة حوافز مالية لدعم الاقتصاد، وفق معهد الدراسات الضريبية، ما سيزيد قليلاً من العبء على الحسابات المالية العامة. وفي حال خروج بدون اتفاق، سيرتفع الدين العام لأكثر من 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى لم تشهده المملكة المتحدة منذ منتصف أعوام الستينيات. وانخفض الدين العام في المملكة المتحدة إلى 80.9 في المائة في آب (أغسطس).

وفيما يتعلق بالبعجز العام، توقع معهد الدراسات الضريبية أن يتجاوز 50 مليار جنيه العام المقبل، أي ما نسبته 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، علماً بأنه بلغ 1.2 في المائة في السنة المالية بين 2018 و2019. أدنى مستوى له منذ 17 عاماً. لكن خروجاً بدون اتفاق قد يؤدي إلى ارتفاع العجز إلى (100 مليار جنيه في 4 في المائة من الثروة الوطنية»، بحسب المعهد.



بوريس جونسون

مفاوض الاتحاد الأوروبي. وأضاف «الآن يجب القيام بكل شيء لتهيئة الأساس القانوني، لضمان العملية السياسية في إيرلندا الشمالية، والحفاظ بشكل دائم على الحقوق الاجتماعية لمن يتأثرون

شهدت مفاوضات «بريكست» بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا تقدماً في الساعات الأخيرة، ما أبحا الآمال بشأن التوصل إلى مسودة اتفاق بين الجانبين قبيل اجتماعات القمة الأوروبية في بروكسل.

وقال مسؤولون أوروبيون: إن الجانبين اقتربا من التوصل إلى مسودة اتفاق خلال مباحثات جرت في بروكسل، ما أتاح حالة من التفاؤل بشأن إمكانية حدوث تقدم بين الجانبين.

ووفق ما أورده وكالة «بلومبيرج»، فإن أي نص قانوني للمسودة، سيعتمد على ما إذا كان بوريس جونسون رئيس الوزراء البريطاني، يتمتع بدعم من البرلمان البريطاني، مع ضرورة تأمين مساندة الحزب الديمقراطي الوحدوي بايرلندا الشمالية.

من جهته قال مشروع أوروبي بارز: إن الاتفاق بشأن «بريكست» أصبح «في المتناول»، قبل قمة الاتحاد الأوروبي المقررة اليوم الخميس.

وقال مارتن شيرديوان المرشح الأوروبي اليساري، وهو عضو في الفريق الذي يشرف عن خروج بريطانيا من الاتحاد بالنجاية عن البرلمان الأوروبي: «لقد أصبح الاتفاق الآن في المتناول»، وذلك بعد إحاطة قدمها ميشيل بارنييه

العقوبات الأميركية على أنقرة تثير القلق من تجدد أزمة الليرة

الاقتصاد التركي يتجه إلى مزيد من التراجع مع تفاقم الديون



الأراضي السورية، وقتل الكراد، لنشاط اقتصادي منتج، أو لإصلاحات هيكلية، أو تطوير البنية التحتية». ومع تنامي حالة عدم اليقين الاقتصادي التي جتاح الاقتصاد التركي حالياً، فإن التوجهات الإخبارية في المجتمع تخلت عن الليرة وانصبت أكثر على العملة الأمريكية الدولار.

من جانبه، أوضح الخبير المصرفي جورج اندرو، «البنوك التركية تباع حالياً وبشكل ثابت الدولار لمنع الليرة من الانهيار بشكل سريع». وفي الواقع، فإن العملة التركية أحد أبرز نقاط ضعف الاقتصاد التركي، حتى الاستقرار الذي شهدته الليرة التركية خلال الأشهر الأخيرة، بعد أن فقدت نحو 30 في المائة من قيمتها العام الماضي، عده صندوق النقد الدولي «استقراراً هشاً» نتيجة المخاوف المتعلقة بديون الشركات، وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية، وسط توقعات بان يتسارع معدل انخفاض الاحتياطي النقدي التركي الآن، نتيجة بيع البنوك المحلية جزءاً كبيراً من احتياطياتها الدولارية، للحفاظ على قيمة الليرة. بدوره، يشكك الخبير الاستثماري سميث وايت، في أن يكون انخفاض الليرة التركية مدعاة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى سوق الأسهم التركية.

إلى أي مدى يمكن أن يصمد الاقتصاد التركي أمام العقوبات الأمريكية؟ هل يمكن للولايات المتحدة الضي قدماً بالفعل وتدمير الاقتصاد التركي كما هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، إذا ما واصل الرئيس أردوغان «المضي قدماً في هذا الطريق الخطير والمدمر» على حد وصف الرئيس الأمريكي؟

وما الألية التي يمكن أن يلجأ إليها الجانب الأمريكي لتدمير الاقتصاد التركي؟ وما البدائل المتاحة أمام أنقرة للتعامل مع تلك الضغوط الاقتصادية؟ وما الدلالات الاقتصادية لفرض عقوبات أمريكية على وزراء الطاقة والدفاع والداخلية الأتراك الذين باتوا ممنوعين الآن من إجراء أي معاملة مالية دولية بالدولار؟ وهل ذهبت أعلام أردوغان بان يكون لاعباً رئيسياً في التنقيب على الغاز شرق المتوسط وتطوير الصناعات العسكرية، اندراج الرياح بعد أن طالت العقوبات الأمريكية وزارتي الدفاع والطاقة التركيتين؟

وقال الخبير الاقتصادي إل. راسل، «الأمر لا يتعلق فقط بالبعجز المالي المتفاقم، لكن يجب الأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة، والفائدة التي كانت ستعود على الاقتصاد التركي والمواطن التركي إذا وجهت الأموال التي أنفقت على العملية العسكرية، واحتلال

توقف ارتفاع الاسترليني

..والليوان يهبط وسط خلاف مع أميركا بشأن هونج كونج



تراجع الجنيه الاسترليني من أعلى مستوياته في نحو خمسة أشهر مقابل الدولار ليمحو بعض المكاسب التي حققها بفضل دلائل على أن بريطانيا تقرب من إبرام اتفاق للخروج من الاتحاد الأوروبي.

ونزل الاسترليني من أعلى مستوى مقابل اليورو في خمسة أشهر مع جني مستثمرين الأرباح والاستعداد

لقمة حاسمة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي. وسُلطت الأضواء على العلاقات الأمريكية الصينية من جديد مع هبوط اليوان بعد انتقاد بكين لتشريعات أميركا تراه داعماً لاحتجاجات من أجل الديمقراطية في هونج كونج.

ونزل الاسترليني 0.24 بالمئة إلى 1.2757 دولار من تراجعاً من أعلى مستوى في خمسة أشهر عند 1.2800 دولار الذي بلغه. ومقابل اليورو، نزلت العملة البريطانية نحو 0.2 بالمئة إلى 86.48 بنس. و، سجل الاسترليني 86.25 بنس لليورو وهو أعلى مستوى منذ العاشر من مايو. وفي التعاملات الداخلية، نزل اليوان 0.22 بالمئة إلى 7.0973 للدولار. وفي التعاملات الخارجية، هيبت العملة الصينية أكثر من 0.2 بالمئة إلى 7.1028 مقابل الدولار.

وارتفع الين قليلاً إلى 108.66 مقابل الدولار متبعداً عن أقل مستوى في شهرين. وزاد الين نحو 0.4 بالمئة مقابل الاسترليني ونحو 0.5 بالمئة مقابل الدولار الاسترالي.

وصعد مؤشر الدولار، الذي يتتبع أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات منافسة، قليلاً بنحو 0.04 بالمئة إلى 98.323.

الأردن: نمو احتياطي العملات الأجنبية لـ 12.3 مليار دولار

دولار في نهاية 2018. وبدا الاحتياطي الأجنبي في الأردن بالتأثر سلباً منذ بداية العام 2016 بعد تباطؤ النمو في حوالا المغربيين والدخل السياحي والاستثمار الأجنبي وهي العوامل المغذية لاحتياطي العملة الأجنبية في المملكة.

أظهرت أرقام للبنك المركزي الأردني نمو احتياطي العملات الأجنبية في الشهور التسعة الأولى من العام الحالي 2018، مقارنة مع مستوى في نهاية العام 2017. وبلغت قيمة الاحتياطي الأجنبي للمملكة في نهاية سبتمبر الماضي نحو 12.373 مليار دولار مقارنة مع نحو 11.523 مليار

